



Distr.
GENERAL

A/45/656
23 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

(67) 31 1990

SESSION

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٨٣ من جدول الأعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

التطور الأخير في الاستراتيجية الدولية للديون

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - درست الجمعية العامة ، في خلال السنوات الماضية مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية والتمنت التوسيع في مجالات الاتفاق الدولي بشأن النهج السياسية اللازمة للتغلب على هذه المشاكل بنجاح . وكان أحدث ما قامت به الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين هو اعتماد القرار ٢٠٥/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ الذي وضع ، في جملة أمور ، عدداً من التدابير اللازمة لكي تكون المبادرات الأخيرة المتخذة بشأن الديون ، لا سيما تلك المتعلقة بتخفيف الديون بالاقتران مع اتباع سياسات اقتصادية مناسبة وتوفير بيئة دولية مواتية ، تأثير فعال وشامل على إنشاء النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في البلدان النامية .

٢ - وبافية المساعدة في دعم مساعي الجمعية العامة إلى توسيع مجالات الاتفاق الدولي بشأن النهج السياسية المتبعة إزاء مشاكل الديون ، عين الأمين العام ، في آخر عام ١٩٨٩ ، الأونرابل بتيينو كراكسي ممثلاً شخصياً له بشأن الديون . وكان على السيد كراكسي أن يلتقي بالقيادة الحكومية للبلدان الدائنة والمديونة ورؤساء المؤسسات والمصارف المالية في غضون السنة بفية استطلاع سبل ووسائل العمل واقتراح مسار للعمل وأن يعمل عموماً على تشجيع التخفيف السريع والفعال لبعء الديون الواقع على هذه البلدان .

٣ - وقد أنجز الممثل الخاص المعنى بالديون مهمته ويقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقرير السيد كراكسي (A/45/380) . ويتضمن تقرير الممثل الشخصي

تحالياً موسعاً لأصل وتطور ونطاق وطبيعة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية ويقترح سبل علاج سياسية . ويسعى هذا التقرير إلى استعراض التطورات الرئيسية في مسار الاستراتيجية الدولية للديون منذ اعتماد القرار ٢٠٥/٤٤ وتقديم تقييم موجز لهذا التطور .

ثانياً - تطور استراتيجية الدين

٤ - منذ منتصف عام ١٩٨٩ وحتى منتصف عام ١٩٩٠ اتخذت خطوات هامة تقدمية في تنفيذ التحسينات المدخلة على استراتيجية الدين التي دعت إليها مبادرة بريدي واتفاق تورنتو (انتظر أدناه) ، وتمكن عدد من البلدان المدية من التفاوض على ديونها في ظل شروط أكثر مواتاة . وحدثت هذه التطورات في ظل خلفية استمرت فيها الصعوبات المالية الخارجية وأداء نمو سيئ عموماً . وظل التحويل الصافي للموارد المرتبطة بالاقتراض على المديين المتوسط والطويل من جانب البلدان النامية سلبياً بصورة حادة . فبلغ قرابة ٣٥ بليون من الدولارات في عام ١٩٨٩^(١) . وقد استمر هذا في ممارسة ضغط تنازلي على الاستثمار في القطاعين العام والخاص وهو سبب جذري للصعوبات التي يواجها كثيرون من البلدان في تحقيق توازن أفضل بين إيرادات ونفقات القطاع العام^(٢) . وفي الوقت ذاته فإن نمو الناتج ما زال ، على أفضل تقدير ، متوقفاً في معظم البلدان المدية . ويتوقع أن ينخفض الناتج في عام ١٩٩٠ في بلدان أمريكا اللاتينية كمجموعة ويحمل أن يقل نمو الناتج في إفريقيا مرة أخرى عن نمو السكان^(٣) .

٥ - ومنذ منتصف عام ١٩٩٠ ، خضعت الحسابات الخارجية لمعظم البلدان المدية لتأثير الأحداث التي وقعت في الخليج الفارسي . وسيكون لهذه التطورات تأثير رئيسي على عدد من البلدان المدية وسيزيد من تعقيد تدبير الشؤون الاقتصادية في بلدان كثيرة أخرى . وتوجد حاجة إلى مساعدة مالية طارئة على المدى القصير بشروط ملائمة لمساعدة البلدان المتاثرة تأثيراً معاكساً^(٤) . وقد اتخذت بالفعل خطوة في هذا الاتجاه من جانب البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف كما يظهر في البلاغات الصادرة عن الاجتماعات الأخيرة للجان المؤقتة ولجان التنمية . وإذا كان للأحداث التي يشهدها الخليج الفارسي تأثير على المديين القصير والطويل على البلدان المدية فإنهما ستولد حاجة إلى اتخاذ إجراء إضافي على عدة جبهات ، بما في ذلك استراتيجية الدين .

الف - الديون الرسمية

٦ - في نهاية عام ١٩٨٩ ، نما الدين المستحق للدائنين الرسميين (الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء) ، من البلدان النامية المستوردة لرأس المال إلى حوالي ٤٩٥ بليونا من الدولارات ، مما يمثل قرابة نصف مجموع الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل بالمقارنة بخمسية في عام ١٩٨٥^(٥) . وكانت هذه الزيادة الكبيرة في الدين الرسمي تعزى ، إلى حد كبير ، إلى تحويل الفائدة في عمليات إعادة جدولة الديون الثنائية الأطراف الرسمية إلى رأس مال فضلا عن تراكم متأخرات الفائدة على الديون الثنائية والمتعددة الأطراف .

١ - إعادة جدولة الديون الرسمية

٧ - منذ بداية أزمة الديون ، إزداد عدد عمليات إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية بسرعة . ووصل إيقاع إعادة الجدولة مؤخرا إلى معدل مرتفع جدا يعقد ٢٢ اجتماعا في عام ١٩٨٩ في نادي باريس (حيث تعاد جدولة الدين الثنائي الرسمي) ، و ١٦ اجتماعا في الأشهر الـ ٩ الأولى من عام ١٩٩٠ مقابل متوسط سنوي بلغ ١٦ اجتماعا في أثناء الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ . وهذا التسارع من ظواهر النهج القصير الأجل المتبع في نادي باريس ، حيث كانت فترة تجميد الدين (الفترة التي تستحق فيها مدفوعات خدمة الدين المقرر إعادة جدولته) حتى وقت قريب ، تتراوح من ١٢ إلى ١٨ شهرا في العادة . وهكذا ، وفي عام ١٩٨٩ وأثناء الأشهر الـ ٩ الأولى من عام ١٩٩٠ ، كان ٣٦ من البلدان التي أعادت جدولة ديونها وعددها ٣٤ بلدا قد سبق لها إعادة جدولة ديونها مرة على الأقل . ومن بين هذه البلدان كان ١٣ بلدا قد أعاد جدولة الدين ثلاث مرات أو أكثر وخمس بلدان قد أعادت جدولة ديونها ست مرات . وعلاوة على ذلك ، فقد أصبحت خدمة الدين المستحقة على الدين السابق جدولته تمثل جزءا متزايدا من المبلغ الموحد مما يعكس عدم ملاءمة شروط الاتفاق الأصلي .

٨ - بيد أنه جرى الأخذ مؤخرا بعدد من التحسينات في ممارسات نادي باريس ، لا سيما في أعقاب اتفاق تورنتو بشأن الإعفاء التساهلي للبلدان الأكثر فقرا . وعلاوة على ذلك ، جرى مرة أخرى الأخذ باتفاقات إعادة الجدولة متعددة السنوات^(٦) . وقد مدد نادي باريس ، منذ عهد قريب جدا ، فترات الاستحقاق والسماح للبلدان الشريحة الدينية من فئة الدخل المتوسط أو ذات معدلات الدين الرسمي المرتفعة .

٩ - وقد وفر اتفاق تورنento ، المبرم في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، للدائنين في سادى باريس نطاقا من الخيارات فيما يتعلق بالديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان المنخفضة الدخل : (أ) الإعفاء الجزئي من خدمة الدين ؛ (ب) فترات سداد أطول ؛ (ج) معدلات فائدة تساهلية . ومثل اتفاق تورنento تقدما رئيسيا في استراتيجية الديون ، إذ سلمت الحكومات الدائنة ، لأول مرة ، بالحاجة إلى الإعفاء التساهلي فيما يتعلق بالدين الرسمي غير التساهلي .

١٠ - وفي البداية عرض الدائنوون شروط تورنento على البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمدرجة في برنامج المساعدة الخاصة التابع للبنك الدولي ومعظمها من أقل البلدان نموا ؛ وحتى تاريخه استفاد ١٧ بلدا من هذه البلدان الأفريقية من هذه المبادرة^(٧) . وفي عام ١٩٩٠ استفادت بوليفيا وغيانا من شروط تورنento . وجميع البلدان المستفيدة غير مؤهلة للتمويل من البنك الدولي إلا عن طريق المؤسسة الإنمائية الدولية .

١١ - وقد كشف تنفيذ الخيارات المعروضة في اتفاق تورنento عن عدد من أوجه القصور^(٨) . فنطاق الإعفاء الذي يمنع محدود للغاية . وبالنسبة للبلدان المستفيدة من شروط تورنento ، وعدهما ١٥ بلدا في عام ١٩٨٩ ، كانت الوفورات المتحققة في مدفوعات الفائدة في تلك السنة أقل من ٢ في المائة من مدفوعات خدمة الدين لهذه البلدان ؛ وسيتعين على عدة بلدان منها سداد مبالغ تبلغ على الأقل ثلاثة أضعاف مما كان يمكنها سداده في السنوات الأخيرة . ويعكس الاشر الضليل لخطة تورنento درجة تساهليتها المنخفضة : بالنسبة للبلدان المستفيدة ، وعدهما ١٥ بلدا ، كان عنصر التيسير العام في المتوسط حوالي ٢٠ في المائة ، وهو أقل من ربع متوسط عنصر التيسير في القروض والمنح الجديدة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون .

١٢ - وشمة سبب آخر للنطاق المحدود للتدابير هو أنه لا يمكن إعادة جدولة إلا تلك الديون التي تستوفي معايير معينة . وعلاوة على ذلك ، لم تستفد من الشروط الجديدة إلا مدفوعات خدمة الدين المستحقة أثناء فترات تجميد قصيرة مما ترتب عليه أن عمليات إعادة الجدولة المتكررة التي تستغرق وقتا طويلا مازالت ضرورية . وقد مول بعض الدائنين تكلفة الإعفاء من الدين بتحويل الأموال من ميزانيات معونتها مما خفض العنصر الإضافي المترتب على تدابير تورنento .

١٣ - وَمِمَّا يُعْكِسُ الْإِدْرَاكُ الْمُتَزايدُ بَعْدَمِ مَلَأْمَةِ شُروطِ تُورِنِتُو أَنْ عَدْدًا مِنَ الْبَلَادَانِ الدَّائِنَةِ قَدْ تَقْدِمُ مُؤْخِرًا بِمَقْتَرَحَاتِ جَرِيَّةٍ تَتَضَمَّنُ تَخْفِيفَاتٍ ضَخْمَةً فِي الْدِيُونِ . فِي مَوْتَمِرِ الْأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ الثَّانِيِّ الْمُعْنَى بِأَقْلَلِ الْبَلَادَانِ نَمَوْا ، الْمُعْقُودُ فِي بَارِيسِ فِي ٢٠١١/٩/١٩٩٠ ، دَعَتْ حُكْمَةُ هُولَنْدَا إِلَى إِلْغَاءِ جَمِيعِ الْدِيُونِ الشَّانِيَةِ الرَّسْمِيَّةِ الْمُسْتَحْقَةِ عَلَى أَقْلَلِ الْبَلَادَانِ نَمَوْا وَالْبَلَادَانِ الْأُخْرَى الْمُنْخَفَضَةِ الدَّخْلِ الَّتِي تَوَاجَهُ مشَاكِلَ دِيُونِ حَادَّةً وَتَنْقِذُ سِيَاسَاتِ اقْتَصَادِيَّةً سَلِيمَةً^(٩) . وَفِي الْإِجْتِمَاعِ الْأَخِيرِ لِوزَارَاتِ مَالِيَّةِ الْكُوْمُونُولِثِ اقْتَرَحَتْ حُكْمَةُ الْمُمْلَكَةِ الْمُتَحَدَّةِ أَنْ يَخْفَفَ الْدَّائِنُونَ فِي نَادِيِّ بَارِيسِ كَامِلَ أَصْوَلِ الْدِيُونِ الشَّانِيَةِ الرَّسْمِيَّةِ الْمُسْتَحْقَةِ عَلَى الْبَلَادَانِ الْمُؤَهَّلَةِ بِوَاقِعِ الْكُلُّ شَيْئَيْنِ مَعَ إِعَادَةِ جَدُولَةِ الْدِيُونِ الْمُتَبَقِّيَّةِ عَلَى ٢٥ سَنَةً وَتَحْوِيلِ مَدْفَوعَاتِ الْفَائِدَةِ إِلَى رَأْسِ مَالٍ بِالنَّسْبَةِ لِلْسَّنَوَاتِ الْأَوَّلَى .

١٤ - وَيَوْجَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْبَلَادَانِ الْمُتَوَسِّطَةِ الدَّخْلِ الَّتِي تُسْتَحْقِقُ مُعْظَمَ دِيُونَهَا لِدَائِنِيْنِ رَسْمِيِّيْنِ صَعُوبَاتِ اقْتَصَادِيَّةٍ خَطِيرَةٍ أَيْضًا . وَبِدَّأَتْ مَسَأَلَةُ تَخْفِيفِ الْدِيُونِ بِالنَّسْبَةِ لِهَذِهِ الْبَلَادَانِ تَحْظَى بِاِهْتِمَامٍ مُتَزايدٍ مِنَ الْبَلَادَانِ الدَّائِنَةِ . فَعَلَى سَبِيلِ الْمَشَالِ ، أَعْلَنَتْ فَرِنْسَا فِي حَزِيرَانِ/يُونِيَّهِ ١٩٩٠ عَنْ تَدَابِيرٍ لِتَخْفِيفِ أَسْعَارِ الْفَائِدَةِ عَلَى قَرْوَضِهَا غَيْرِ التَّسَاهُلِيَّةِ لِأَرْبَعَةِ بَلَادَانِ مُتَوَسِّطَةِ الدَّخْلِ تَقْعُدُ جَنُوبَ الصَّحَّرَاءِ الْكَبِيرَى الْأَفْرِيقِيَّةِ^(١١) . وَفِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ ، شَرَعَتْ الْوَلَيَّاتِ الْمُتَحَدَّةِ فِي بَرَنَامِجٍ يَهْدِي إِلَى تَخْفِيفِ مَطَالِبَهَا الرَّسْمِيَّةِ لِبَلَادَانِ آمِريِّكَا الْلَّاتِينِيَّةِ فِي إِطَارِ مِبَادِرَةِ "مَشْرُوْعِ لِصَالِحِ الْآمِريِّكَيْتَيْنِ" الَّتِي تَتَنَاهُولُ التَّجَارَةُ وَالْاسْتِثِمارُ وَالْدِيُونُ فِي الْمِنْطَقَةِ . وَيَتَوَخَّى الْبَرَنَامِجُ إِلَفَاءَ قَدْرٍ كَبِيرٍ مِنَ الْقَرْوَضِ التَّسَاهُلِيَّةِ وَدُفْعَ الْفَائِدَةِ بِالْعَمَلَةِ الْمُحْلِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُسْتَخْدِمَ لِدُعْمِ مَشَارِيعِ الْبَيْئَةِ . وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ سَيَبْعَدُ جَزءٌ مِنَ الْقَرْوَضِ الرَّسْمِيَّةِ غَيْرِ التَّسَاهُلِيَّةِ (مِنْ قَبِيلِ اعْتِمَادَاتِ التَّصْدِيرِ) فِي السُّوقِ بِغَيْرِهِ تَسْيِيرِ تَحْوِيلِ الْدِيُونِ إِلَى أَسْهَمِ وَعَمَلَيَّاتِ مِبَادِلَةِ الْدِيُونِ لِصَالِحِ الطَّبِيعَةِ .

١٥ - وَفِي أَعْقَابِ التَّوْمِيَّاتِ الَّتِي قَدِمَتْ فِي قَمَةِ هِيُوسْتُونِ ، اعْتَمَدَ نَادِيِّ بَارِيسِ فِي ٢٠١١/٩/١٩٩٠ مَجْمَوِعَةً جَدِيدَةً مِنَ التَّدَابِيرِ لِصَالِحِ الْآمِريِّكَيْتَيْنِ الْمُتَحَدَّةِ الْدَّائِنَةِ مِنَ الدَّخْلِ الْمُتَوَسِّطِ الْمُشَقَّلَةِ بِالْدِيُونِ وَالَّتِي لَدِيهَا مَعَدَّلَاتٍ مُرْتَفَعَةً مِنَ الْدِيُونِ الرَّسْمِيَّةِ . وَتَتَضَمَّنُ هَذِهِ التَّدَابِيرِ تَمْدِيدَ فَتَرَاتٍ إِسْتِحْقَاقِ إِعَادَةِ الْجَدُولَةِ إِلَى ١٥ سَنَةً (مَعَ فَتَرَةِ سَمَاحٍ قَدْ تَصْلِي إِلَى ٨ سَنَوَاتٍ) بِالنَّسْبَةِ لِلْقَرْوَضِ غَيْرِ التَّسَاهُلِيَّةِ ، إِلَى ٢٠ سَنَةً (وَفَتَرَةِ سَمَاحٍ قَدْ تَمْلِي إِلَى ١٣ سَنَوَاتٍ) بِالنَّسْبَةِ لِلْقَرْوَضِ الْمُسَاعِدَةِ الْإِنْمَائِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ . وَعَلَوْهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْمُعَالَمَةِ الْجَدِيدَةِ تَسْمِحُ بِعَمَلَيَّاتِ مِبَادِلَةِ الْدِيُونِ بِالْأَسْهَمِ بِالنَّسْبَةِ لِمَبَالِغٍ مُحَدَّدةٍ وَعَمَلَيَّاتِ تَحْوِيلِ الْدِيُونِ أُخْرَى مِنْ قَبِيلِ تَحْوِيلِ الْدِيُونِ لِصَالِحِ الطَّبِيعَةِ وَالْدِيُونِ مُقَابِلِ الْمَعْوِنَةِ مِنْ جَانِبِ الْبَلَادَانِ الدَّائِنَةِ عَلَى أَسْاسِ طَوْعَيِّ^(١٢) .

١٦ - ولأيصال الدائنين الرسميون يشترطون على الدول التي تقوم بإعادة الجدولة أن تتوصل إلى ترتيب مسبق مع صندوق النقد الدولي . وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تأخيرات تؤدي بدورها إلى تدهور المركز المالي لهذه البلدان . وبالفعل ، أصبح الربط بمشروعية الصندوق أكثر شدة مما كان عليه ؛ ويجعل الدائنين الآن تنفيذ بعض اتفاقات إعادة الجدولة رهنا بمراعاة البلد المدين لمعايير الأداء التي تنص عليها ترتيبات الصندوق .

٢ - الديون المتعددة الأطراف

١٧ - تمثل الديون المتعددة الأطراف لعدد من البلدان النامية حصة هامة من إجمالي ديونها . وزادت خدمة هذه الديون زيادة كبيرة لدرجة أدت إلى انخفاض حاد في صافي التحويلات المالية من المؤسسات المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية ، ويشهد عدد من البلدان المدينة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها . وفي عام ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، حولت البلدان النامية نحو ٤ بلايين دولار إلى صندوق النقد الدولي وكان صافي الإقراض من هذه المؤسسة (المدفوعات ناقص الاستهلاك) ناقص بليوني دولار . وكان صافي التحويلات من البنك الدولي إلى البلدان المتوسطة الدخل الشديدة المديونية سلبياً في السنتين الماليةن ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، وبلغ مبلغاً ايجابياً متوسطاً قدره ١,٤ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٠ . وهناك متاخرات مستحقة على عدد من البلدان في ديونها المتعددة الأطراف . وفي منتصف عام ١٩٩٠ ، كانت هناك متاخرات على ١٠ بلدان في ديونها لصندوق النقد الدولي بمبلغ إجمالي قدره ٤,٤ بليون دولار ، بينما تجمعت متاخرات على ٧ بلدان للبنك الدولي يبلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار .

١٨ - واتخذت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بعض التدابير الرامية إلى التخفيف من عبء خدمة الديون وإلى المساعدة وبالتالي في تجنب المتاخرات من الديون المتعددة الأطراف . وعلى سبيل المثال ، قرر البنك الدولي في عام ١٩٨٨ أن يخصم ١٠ في المائة من تسديدات المؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة البلدان المؤهلة لتلقي القروض من هذه المؤسسة في دفع الغوائد على ديونها للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (التي كان قد تم التعاقد عليها بأسعار السوق) ؛ وقدم عدد من البلدان المانحة موارد إضافية لهذا الغرض . وأدخل صندوق النقد الدولي مرفق التكيف الهيكلي ومرافق التكيف الهيكلي المعزز لتقديم المساعدة في موازين المدفوعات بشروط تساهلية للبلدان المتعددة الدخل .

١٩ - إلا أن المستدوق اضطر إلى اتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى معالجة مشكلة المتأخرات القائمة بالفعل . وبذلك عبأ المستدوق موارد إضافية من أعضائه من البلدان المتقدمة النمو من خلال أفرقة الدعم لمساعدة البلدان النامية المديونة التي عليها متأخرات للمستدوق والمستعدة لاتخاذ تدابير تصحيحية . وكان نجاح أفرقة الدعم هذه محدوداً حتى الان ، إذ لم يُصف هذه المتأخرات للمستدوق في إطار هذا النهج إلا بلدان (غانا وهندوراس) . وفي أوائل هذه السنة ، اعتمد صندوق النقد الدولي نهج "الحقوق" ، الذي يستطيع في إطاره عضو عليه متأخرات ضخمة ومتطاولة أن يكسب "حقوقاً" في الحصول على تمويل في المستقبل يصل إلى ما يعادل المتأخرات المتبقية في بده البرنامج ، وهذه الحقوق تستند إلى أداء مستمر خلال فترة برنامج "ترامك الحقوق" الذي يرمده الصندوق .

باء - الديون المستحقة للمصارف الخاصة

٢٠ - وقع حيث ملحوظ على جبهة الديون الخامدة خلال فترة ١٢ شهراً الماضية هو الشروع بتنفيذ استراتيجية الديون المعززة التي اعتمدت في أعقاب المبادرة التي اقترحها في السنة الماضية وزير الخزانة بالولايات المتحدة نيكولاس بريدي . وتم التوصل إلى اتفاقات أبرمت أولاً مع المكسيك والفلبين وكوستاريكا ، وبعد ذلك مع فنزويلا والمغرب . وهذه الاتفاقيات توفر للمصارف الدائنة خيارات متعددة لتخفيض الديون وخدمة الديون ، ولتقديم قروض مالية جديدة . ولم يعرف خيار المصارف حتى الان إلا فيما يتعلق بالصفقات التي أبرمت مع المكسيك والفلبين وكوستاريكا . ولم يوقع في إطار (١٢) إلا عدد قليل للغاية من الاتفاقيات الجديدة لإعادة التنظيم . وأصبح بعض مما كان قد أبرم في السابق غير نافذ . وظلت تتراءم المتأخرات من الديون المصرفية التجارية فكانت تبلغ ثلاثة أمثال ما كانت عليه لتصل إلى ١٨ بليون دولار بين نهاية عام ١٩٨٨ وآذار/مارس ١٩٩٠ .

٢١ - وبما تخفيض الديون وخدمة الديون كأنه عنصر أساسي من عناصر استراتيجية الديون المعززة . إلا أن مقدار التخفيض المتوقع يقل كثيراً عن المطلوب (١٤) . وتقدر إحدى الدراسات أن اتفاق المكسيك سوف يزيد من التدفق النقدي لديها بنسبة تقرب من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، أي نحو نصف ما استهدفه هذا البلد . وتستنتج هذه الدراسة أيضاً أن معظم التخفيض يمكن إعادة تنظيم التسديدات الرئيسية خلاف تخفيض المدفوعات للفوائد أو تخفيض الديون ذاتها (١٥) . وبالمثل ، فإن اتفاق الفلبين أقرب إلى إعادة الجدولة التقليدية منه إلى تخفيض الديون (١٦) . وفي اتفاقي المكسيك والفلبين يقابل عمليات تخفيض الديون عمليات زيادة للديون (١٧) .

٢٢ - ويُعتبر حفر مصادر بديلة من مصادر رأس المال الخام وعكى هرب رأس المال أياً جزءاً من استراتيجية الديون . ولكن فيما يتعلق بمصادر التمويل الأخرى انخفضت كلية تقريباً جميع أنواع تدفقات رأس المال إلى البلدان التي عانت من الديون في السنوات الثمان الماضية . وعلى سبيل المثال ، انخفض بعد عام ١٩٨٣ الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان الشديدة المديونية البالغ عددها ١٥ بلداً ، ورغم محاولات حكومات هذه البلدان تشجيع هذا الاستثمار من خلال سياسات التحرير والحوافز الجديدة قرب تدفق الاستثمار الخارجي إلى الداخل في عام ١٩٨٨ من نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٢ بالارقام الحقيقة . أما الفوض في الاقتصاد الكلي والنمو البطيء المرتبط بسيف الديون المسلط فقد عملاً ولا يزال يعملاً كرادع قوي لعودة رأس المال إلى الوطن وللاستثمار الأجنبي . ولا ينبغي لا يحث أيهما على نطاق واسع طالما استمر الظروف الاقتصادية غير المستقرة سائدة في البلدان التي تعاني من الديون .

٢٣ - ولذلك فإن النهج الحالي يعتمد بصورة حاسمة على زيادة الاقراض الجديد من المصادر . وكثيراً ما يحتاج بأنه يمكن إيجاد الحلول المناسبة عن طريق إعطاء الدائنين الخيار في تخفيض الديون وخدمة الديون أو تقديم أموال جديدة . إلا أن مدى وقوف اهتمام المصادر الدائنة بتقديم أموال جديدة مما موضوع تساؤل . ويوجد عدد من العقبات التي تعرقل طريق الاقراض الجديد ، بما في ذلك تدني الجدارة الائتمانية المنظورة لمعظم البلدان النامية المدينة ، وهي ناشئة في الغالب عن غياب التحسن المستمر في مركزها المالي الخارجي ، وكذلك عن الضغوط التنافسية في مناعة الصيرفة ، وعن الشروط التنظيمية الجديدة (مثل كفاية رأس المال)^(١٨) . وقد اشتد بعض هذه العقبات على مر السنين . وعلى سبيل المثال ، في الفترة من منتصف عام ١٩٨٩ إلى أوائل عام ١٩٩٠ أجرى عدد من المصادر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا مجموعة ثانية من الزيادات في الاحتياطي ، مما أدى وبالتالي إلى زيادة تكلفة الإقراض الجديد لأنه يتبع على ما يفترض زيادة الاحتياطيات زيادة موازية لالية قروض جديدة .

٢٤ - وأخيراً ، فإن تجربة مفقات بريدي الثلاث التي نفت حتى الان (المكسيك والفلبين وكوستاريكا) تظهر مدى صعوبة الحصول على قروض جديدة . وفي اتفاقية المكسيك والفلبين ، على سبيل المثال ، كانت مبالغ الأموال الجديدة التي جمعت دون ما كان متوقعاً^(١٩) . وفي اتفاق كوستاريكا ، لم تبذل أية محاولة للحصول على أموال جديدة .

٢٥ - وكانت بعض المزايا الأخرى لهذه الاتفاques التي نجحت حتى الان بمعها للقلق . فمن ناحية ، زادت هذه الاتفاques من مسؤولية اعادة تنظيم الديون المتبقية . وحولت نسبة كبيرة من القروض المصرفية إلى سندات ، وهذه اعتبرت صكوك خروج لأنها تستند بوجه عام أصحابها من اعادة التنظيم في المستقبل ومن الطلبات الجديدة على الاموال . وعلاوة على ذلك ، تم تكبد ديون اضافية متعددة الاطراف (لا يمكن من حيث المبدأ اعادة تنظيمها) . ثانيا ، تتضمن الاتفاques احكام استرجاع يلجم اليها الدائنوون في حالة حدوث زيادة كبيرة إما في سعر النفط (في حالة المكسيك وفنزويلا) أو في حالة نمو الناتج المحلي الاجمالي (في حالة كوستاريكا) . ولكن لم تتضمن هذه الاتفاques أية احكام استرجاع لصالح البلدان المدينة اذا حدث تدهور كبير في حالتها الاقتصادية ، على سبيل المثال . ولا يمكن تبرير عدم التماشيل هذا إلا اذا خففت الديون وخدمة الديون بهامش يكفي لتقليل الضعف في وجه الهرات الخارجية .

٢٦ - وقد عانى تنفيذ مبادرة بريدي من غياب أهداف محددة دوليا للتدفق النقدي وحالة الديون في الأجل المتوسط للبلد الذي يجري تناول مشكلة ديونه . ونتيجة لذلك ، كان هناك اتجاه لتحديد مدى تخفيف الديون وخدمة الديون على أساس توازن القدرة التفاوضية بدلا من الحاجات الموضوعية . وفي بعض الاتفاques الأخيرة كان الاختلال في القوة التفاوضية يقابل بمورة جزئية من جانب حكومة الولايات المتحدة . إلا أن ذلك لا يشكل جزءا من البناء الرسمي للاستراتيجية . وفي اتفاق كوستاريكا ، ساعد قرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القاضي بتقديم الدعم المالي لبرنامج التكيف في البلاد رغم المتأخرات مساعدة عظيمة في إقناع المصادر بتوقيع الاتفاق . واتخاذ الموقف إزاء ضمانات التمويل من جانب المؤسسات المالية المتعددة الاطراف يمكنه إذا طبق بمورة أكثر منهجمية أن يكون أداة قوية في زيادة مدى تخفيف الديون وخدمة الديون . إلا أن المناقشات التي دارت مؤخرا داخل مجموعة السبع وصندوق النقد الدولي تشير إلى أن هذا النهج قد لا يتبع .

ثالثا - الاستنتاجات

٢٧ - ومن المستحيل عند هذا المفترق التباين بالاشارة الاقتصادية الكاملة المرتبطة على الأحداث في الخليج الفارسي . أما الاستنتاجات المستخلمة في الفقرات التالية بشأن استراتيجية الدين فتفترض ضمنا أن الاشر الاقتصادي السلبي لازمة على البلدان المدينة سوف يكون قصير الأجل نسبيا وسوف يقابلها في الغالب تمويل خارجي إضافي . وإذا ثبت خطأ أي من هذين الافتراضين لزم إيلاء مزيد من النظر في استراتيجية الدين على نحو يتتجاوز المسائل التي أشارت أدناه .

٢٨ - أما بالنسبة لكثير من البلدان النامية المثقلة باليون ، المتداينة الدخل منها والمتوسط الدخل ، فإنه يدرك بصورة متزايدة أن تخفيف الديون وخدمة الدين ينبغي أن يحتل مكاناً أبرز في استراتيجية الدين ، وأنه ينبغي تنفيذ هذا التخفيف من جانب مجموعة أوسع من الدائنين . والسياسات الرامية إلى وضع هذه النظرة المنتشرة على نطاق واسع موضع التنفيذ اكتسبت بالفعل قوة دافعة في فترة الـ ١٢ شهراً الماضية مع تطبيق شروط تورنرتو تطبيقاً أوسع نطاقاً على البلدان المتداينة الدخل ، ومع إبرام عدد من صفقات تخفيف الدين وخدمة الدين في إطار خطة بريدي ، ومع اتخاذ بعض مبادرات من جانب الدائنين الرسميين من طرف واحد لتخفيف الدين ، ومع قيام بعض الحكومات الدائنة بتقديم مقترنات تنطوي على مزيد من التدابير الرامية إلى تخفيف عبء الدين الرسمي ، وبالتالي توسيع نطاق اتخاذ إجراءات بشأن هذه السياسات .

٢٩ - ومع ذلك ، كان التقدم الذي أحرز في تنفيذ استراتيجية الدين محدوداً . وكان تخفيف الدين الذي تم التفاوض عليه حتى الآن متواضعاً ولم يؤد إلى استعادة العلاقات الطبيعية بين الدائنين والمدينيين ، أو القدرة على البقاء في الخارج أو النمو القوي في معظم البلدان الشديدة المديونية .

٣٠ - وفيما يتعلق بالدين المستحق للدائنين الثنائيين الرسميين فإنه من الواضح أنه قد تحقق بعمر التقدم في تخفيف عبء الدين بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض . وبعد اتفاق تورنرتو خطوة هامة إلى الأمام بنصه على إعادة جدولة الدين الرسمي بشروط تساهلية . غير أن درجة التخفيف الممنوح ليست كافية إذ أنها تقل كثيراً عمّا هو مطلوب لمجاراة قدرة البلدان المنخفضة الدخل على خدمة الدين . وقد قدمت الحكومات الدائنة ، مؤخراً ، بعض الاقتراحات التي تشير إلى الحاجة لزيادة تقليل الدين وعبء الدين بدرجة كبيرة لتلك البلدان . ويتبين النظر على وجه الاستعجال في تلك المبادرات خلال الفترة المقبلة ، وستؤدي الإجراءات المتخذة نتيجة لذلك ، وبالتالي تعزيز استراتيجية الدين بقدر كبير (٢٠) .

٣١ - كذلك فإن مسألة الدين الرسمي للبلدان التي تقع في ذيل قائمة البلدان المتوسطة الدخل تلقى ترحيباً متزايداً من البلدان الدائنة . والسياسة الجديدة التي يتبعها نادي باريس بالنسبة للبلدان الواقعة في هذه الفئة والمثقلة باليون تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ولو أنها خطوة متواضعة . وسيحتاج الكثير من هذه البلدان إلى تقليل ديونها الثنائي الرسمي . وقيام المصارف التجارية وحدها بتقليل دين هذه البلدان ليس كافياً ولا بد أن يقلل الدائنوون الثنائيون الرسميون مطالباتهم أيضاً .

ومن هذه الناحية ينبغي أن يُنظر على وجه السرعة في الاقتراح الفرنسي الذي قدم مؤخراً والذي يدعو إلى زيادة تنوع القائمة المشتملة على خيارات تتعلق بتقلييل الدين وخدمة الدين^(٢١).

٣٢ - ومسألة المتأخرات المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف تمثل أحد جوانب مشكلة الدين العالمية التي ينبغي الاستمرار في السعي إلى حلّها بروح تعاونية عن طريق اتباع نهج يهدف إلى تحقيق النمو . وتحقيق زيادة كبيرة في التحويلات الصافية من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، والتنفيذ العاجل للتدابير الرامية إلى تخفيف عبء خدمة الدين والى الغاء المتأخرات مما يمسّ المسالihan اللitan لها أولوية من هذه الناحية . والزيادات الأخيرة في موارد عدد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (وهي زيادة طال انتظارها في بعض الحالات) تعني أنه كان من الممكن توسيع نطاق بعض القروض المتعددة الأطراف^(٢٢) . وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تنظر المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة ، على وجه الاستعجال ، في اتخاذ تدابير أخرى لتخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف مع العمل ، في الوقت نفسه ، على حماية قاعدتها المالية السليمة وذلك على النحو الذي أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نمواً . ومن الممكن أن تشمل هذه التدابير تعزيز الآليات الحالية ، مثل دعم أسعار الفائدة أو تطبيق خطط لإعادة التمويل من خلال إعادة تدوير الأموال أو من خلال الصناديق الاستثمارية الخاصة ، وتوسيع نطاق هذه الآليات^(٢٣).

٣٣ - وفيما يتعلق بالدين المستحق للمصارف التجارية فإنه ينبغي أن يكون التركيز في الترتيبات المالية للبلدان المثقلة بالديون منصبًا ، بمقدمة عامة ، على تقليل الدين وليس على تقديم قروض جديدة . وي ينبغي ، في كل حالة ، أن تكون عملية التفاوض مرتبطة بتقديرات سلية لاحتياجات البلد من تقليل الدين ومن السيولة النقدية . ومن الممكن أن تلعب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف دوراً مفيداً في هذا الصدد . وي ينبغي أن يستمر صندوق النقد الدولي ، في الحالات الملائمة ، بدعم برامج التكيف للبلدان حتى في حالة عدم وجود اتفاق مع الجهات الدائنة . وسيكون من المفيد أيضاً تقديم حوافز إضافية للجهات الدائنة كي تشترك في تقليل الدين وخدمة الدين ، على نطاق أوسع ، وتقبل تقديم خصومات أكبر في هذه العمليات . وقد قدمت في السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من المقترنات في هذا الاتجاه ومن بينها ، مثلاً ، اقتراح بإنشاء مرفق للدين الدولي .

٣٤ - ومن الممكن أيضا توجيه القوانين والأنظمة الوطنية ، بشكل أكثر فعالية ، نحو تقليل الدين وخدمة الدين بدرجات كافية . ويدعو أحد الاقتراحات التي قدمت مؤخرا (مع وضع البلدان الأوروبية في الاعتبار) إلى أن يصبح من حق الجهات الدائنة الحصول على تخفيضات ضريبية على خسائرها من القروض بقدر اشتراكها في مجموعة تدابير تقليل الدين . ويدعو أحد الاقتراحات الأخرى التي قدمت (مع وضع الولايات المتحدة في الاعتبار) إلى أن يطلب من الجهات الدائنة التي لا تشارك في مجموعات تدابير تقليل الدين التي يجيزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضع ترتيبات خاصة بالنسبة لقروضها والتي حرمان هذه الجهات من حق الحصول على تسهيلات ضريبية بالنسبة لخسائرها .

٣٥ - ولا بد من التوسيع ، بدرجة كبيرة ، في اللجوء إلى تقليل الدين وخدمة الدين بالتراضي إذا أُريد تفادياً اتخاذ خطوات من طرف واحد . غير أنه ينبغي ألا تميل الحوافر الإضافية الإيجابية والسلبية المختارة لتوسيع نطاق تقليل الدين إلى جانب زيادة الدعم المالي المقدم من البنك الدولي ومن مصارف التنمية الأقليمية . وما لم تتح أموال إضافية لهذه المصارف فإنه من الممكن أن يقلل هذا الدعم القروض المقدمة للاستثمارات الجديدة التي تعد ضرورية لنجاح التكيف .

الحواشى

- (١) انظر الجدول ٤ - ٣ ، الصفحة ٢٢١ ، في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ، الامم المتحدة .
- (٢) للاطلاع على بحث اكثـر تفصيلاً للنقل الصافي وأثره على الاقتصادات المحلية ، انظر تقرير الامين العام عن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية . (A/45/487)
- (٣) انظر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٠" ، الجدول ١٦ ، واستكمال دراسة الحالة الاقتصادية في العالم .
- (٤) للاطلاع على تقييم لآثار الاقتصادية المترتبة على أحداث الخليج الفارسي ومناقشة للردود الممكنة بالنسبة للسياسات ، انظر : "آثار الاقتصاد اللازمـة الراهنة : تقييم أولي" (TD/B/1271) .
- (٥) "الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الجدول ٤ - ٣ .
- (٦) بعد خبرة غير مرضية بالنسبة لاتفاـقات إعادة الجدولة متعددة السنوات في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، جرى اللجوء الى هذه الاتفاـقات من جديد في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وذلك بالنسبة لسبعة بلدان أعادت جدولة ديونها . وفي كل حالة كانت فترة الدمج مشتملة ببرنامج متوسط الأجل لصندوق النقد الدولي وذلك في إطار مرفق التمويل الموسـع أو مرفق التكيف الهيكـلي أو مرفق التكيف الهيكـلي المعـزـز .
- (٧) أوغندا ، وبـنـ، وتشـادـ، وتوـغوـ، وجـمهـوريـةـ إـفـريـقيـاـ الوـسـطـىـ، وجـمهـوريـةـ تنـزـانـياـ المـتحـدـةـ، وزـائـيرـ، وزـامـبـياـ، والـسـنـغـالـ، وـغـينـيـاـ، وـغـينـيـاـ الـاسـتوـاـشـيـةـ، وـغـينـيـاـ، بـيـساـوـ، وـمـالـيـ، وـمـدـغـشـقـرـ، وـمـورـيـتـانـياـ، وـمـوزـامـبـيقـ، وـالـنـيـجـرـ.
- (٨) للاطلاع على مناقشـةـ اكـثـرـ تـفـصـيلـاـ لـاتـفاـقاـتـ توـروـنـتوـ وـتـنـفيـذـهاـ ، انـظـرـ: مؤـتمرـ الـامـمـ الـمـتـحـدـةـ للـتجـارـةـ وـالـتـنـمـيـةـ ، "تـقرـيرـ التجـارـةـ وـالـتـنـمـيـةـ ، ١٩٨٩ـ" ،

الحواشى (تابع)

الإطار ٧ ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، "الديون وتنظيم التكيف" : اجتذاب التدفقات المالية غير المنشطة للديون والإقراف الجديد" (TD/B/C.3/234) ، الفقرات من ١٥ إلى ٢١ .

(٩) قامت حكومة هولندا ، فيما بعد ، بتفصيل اقتراحها بالدعوة إلى إلغاء الدين الرسمي الثنائي تدريجياً وذلك بشرط أن تقوم البلدان المدينة بتنفيذ سياسات اقتصادية سلية في سياق برامج صندوق النقد الدولي (انظر البلاغ الصحفى رقم ٥٣ الصادر عن الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ١٩٩٠ ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٢ و ٤ ، بالإنكليزية فقط) .

(١٠) انظر البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء مالية بلدان الكوميونث ، بورت أوف سبین ، ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١١) غابون ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، والكونغو .

(١٢) قد تطبق هذه التحويلات لكل بلد من البلدان المدينة المؤهلة بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة من قروض المساعدة الإنمائية الرسمية والائتمانات الحكومية المباشرة وإلى ١٠ في المائة من ائتمانات التصدير المضمونة أو ١٠ مليارات دولار أيهما أكبر .

(١٣) توصلت زائير مع المصارف الدائنة إلى اتفاق بتأجيل سداد الدفعات المستحقة في عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ عن المتأخرات وأصل الدين ، واتفق الأردن ، من حيث المبدأ ، مع مصارفه الدائنة على مجموعة تدابير لإعادة الهيكلة ، وتشمل هذه التدابير تقديم مبالغ جديدة ، وتوصلت هندوراس (التي تبين أن الاتفاق الذي عقدته في عام ١٩٨٧ من حيث المبدأ لم ينفذ منذ البداية) إلى اتفاق مع اثنين من مصارفها الدائنة الرئيسية لإعادة جدولة جزء من التزاماتها المعلقة . وتمكنـت كولومبيا من إعادة تمويل غالبية ديونها المستحق للمصارف في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . ومن ناحية أخرى فإن الاتفاقيات الموقعة في عام ١٩٨٨ مع كل من البرازيل وكوت ديفوار قد انهارت . وبدأت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ مفاوضات لعقد اتفاق جديد بشأن الدين الممنـى للبرازيل .

الحواشى (تابع)

(١٤) انظر مثلاً : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٩" ، الجزء الاول ، الفصل الثاني ، الفرع باء . وللاطلاع على معلومات بشأن كفاية الدين وتقليل الدين الممكن تحقيقه ، انظر ايضاً :

World Bank, Debt Tables 1990, Vol. I, p. 25

(١٥) للاطلاع على دراسة تفصيلية لاتفاق المكسيك وعلى تقديرات كمية ، انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٢٤٤ .

(١٦) المرجع نفسه ، المفتاحان ٢٤٧-٢٤٦ .

(١٧) في حالة المكسيك ، شطب مبلغ ٧ ملايين دولار بالمبادلة مع السيدات ، غير أن الدين قد زاد أيضاً بحوالي ٧ بلايين دولار (٧,٥ بلايون دولار من الجهات الدائنة الرسمية و ١,٤ بلايون دولار في شكل مبالغ جديدة) . وفي حالة الغلبين ، افترض البلد مبلغ ٥٠ مليوناً من الدولارات لشطب دين قديم ، وأصدر سندات نقدية جديدة بمبلغ ٧٠ مليون دولار مما جعل المجموع يصل إلى ما يقرب من ١٣ بلايون دولار وهو المبلغ الذي نزع الاتفاق على تسديده .

(١٨) حدد اتفاق بازل المتعلق بكفاية رأس المال والمعقود في عام ١٩٨٨ اشتراطات جديدة فيما يتعلق بنسبة رأس المال (انظر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٩" ، المرفق الثاني) . وللاطلاع على دراسة أكثر تفصيلاً عن العوائق التي تعرّض تقديم قروض جديدة ، انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" ، المفتاحان ٦٤ و ٦٧ من التصنيف الانكليزي ؛ وبرنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٩" ، المفتاحان ٤٣ و ٤٦ من التصنيف الانكليزي .

(١٩) في المفقة المكسيكية ، اختارت المصارف التي لها ٤٧ في المائة من الدين في المفقة تحويل مطالباتها إلى سندات ذات سعر فائدة مخفّض بسعر التعسادل ؛ واختارت المصارف التي لها ٤١ في المائة من الدين خيار التحويل إلى سندات بخصم . أما المصارف التي اختارت تقديم قروض جديدة فإنها تمثل نسبة ١٢ في المائة

الحواشى (تابع)

الباقيه ، وهو رقم يعادل تقريرياً نصف الرقم الذي كان متوقعاً . وفي صفة الغربيين التي أتاحت للمصارف خيارين هما : خطة لتقديم مبالغ جديدة وعملية لإعادة شراء الدين) ، كانت قيمة المبالغ الجديدة التي جمعت أقل من المبلغ الذي حدده الحكومة ، بينما كانت العروض المقيدة لإعادة شراء الدين أكثر مما يمكن قبوله . واختارت بعده المصارف الدائنة عدم الاشتراك . وللابلاغ على مزيد من التفاصيل عن هاتين الصفتين ، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، ١٩٩٠" ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، المفحات من ٢٢٤ إلى ٢٥٣ ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير التجارة والتنمية" ، ١٩٩٠" ، المفحتان ٢٧ و ٢٨ من النص الانكليزي .

(٢٠) للابلاغ على معلومات عن هذه المسألة ، وكذلك عن عدة مسائل أخرى أشيرت في هذا التقرير ، انظر القرار ٣٨٨ (د-٣٧) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الصادر في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠ . وذلك القرار يحثُّ الحكومات ، في جملة أمور ، على الإسراع بالنظر في المقترنات المقيدة مؤخراً والتي تتعلق باتخاذ مزيد من التدابير لتقليل عبء الدين الرسمي .

(٢١) انظر البلاغ الصحفي رقم ١٩ الصادر عن الاجتماعات السنوية لمنسق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ١٩٩٠ ، ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ ، المفححة ٢ .

(٢٢) تشمل هذه الزيادات ، مثلاً العملية التاسعة لتجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية ، وزيادة حصة منسق النقد الدولي بنسبة ٥٠ في المائة ، والزيادة العامة السابعة في في موارد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية . وللابلاغ على مزيد من التفاصيل ، انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، ١٩٩٠" ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، المفحتان ٨٥ و ٨٦ .

(٢٣) انظر اعلان باريس وبرنامج عمل مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعنى بـ أقل البلدان نموا (A/CONF.147/Misc.9) ، الفقرات من ٤٢ إلى ٤٥